

خطاب الملك حسين في نادي الصحافة الوطني الأميركي حول قضية الشرق الأوسط [مقتطفات]* 1969/4/10

حضرات رئيس وأعضاء وضيوف نادي الصحافة الوطني،

هذه سادس زيارتي للولايات المتحدة في السنوات العشر الماضية. كنت في كل مرة أخرج من بلدكم بقلب مفعم بالامتنان على ما أظهرتموه لي من لطف، وعلى رغبتكم في تفهم مشكلات بلد صغير كالأردن. على أنني، في إحدى المناسبات، خلال زيارتي الماضية خرجت بقلب ملآن ويدين فارغتين. وأرجو في هذه المرة أن ألقى معاملة "عادلة".

.....

... وافقنا، منذ البداية، على قبول كل مبدأ من مبادئ القرار (قرار مجلس الأمن بشأن أزمة الشرق الأوسط)، وكذلك فعلت الجمهورية العربية المتحدة. وما زلنا ننتظر أن تفعل إسرائيل الشيء ذاته.

فكروا، مثلاً، لو أن العرب وافقوا قبل اليوم الأول من حزيران (يونيو) 1967 على أن ينهوا حالة الخصام مع إسرائيل، وأن يضمنوا لها حرية المرور إلى شرم الشيخ وفي قناة السويس، وأن يعترفوا بحقها في العيش في سلام وأمان، ولو وافقوا على شروط تحل مشكلة اللاجئين نهائياً، لو أن العرب وافقوا على كل هذا في اليوم الأول من حزيران (يونيو) 1967، لبدا مثل هذه الخطوة مثييراً، ولكان من المرجح كثيراً أن تجد إسرائيل من المستحيل ألا تعترف بعظم مثل هذا التنازل من قبل العرب، ولوجده كذلك كل شخص آخر في العالم.

والواقع أن العرب يعرضون على إسرائيل اليوم الشيء ذاته، والإسرائيليون يرفضونه. وأكثر الأمور وضوحاً أن إسرائيل مهتمة بالتمسك بالأرض التي تحتلها الآن أكثر منها بالسلم الحقيقي. حتى لو قبلت الحقيقة القائلة أن إسرائيل شعرت بأنها تستحق بعض ثمار انتصارها في سنة 1967، فإن من الصعب على أحد أن يفكر أن هذه التنازلات، التي يرغب العرب في تقديمها، توفر ذلك بصورة وافية.

يبدو لي أن مستقبل السلم في الشرق الأوسط يتوقف، في نجاحه أو فشله، على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الذي صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967. لقد وافق العرب على التقيد بشروطه، ورفض الإسرائيليون حتى الآن ذلك.

إن ادعاءهم أن المفاوضات المباشرة بين الفرقاء المعنيين ضرورية للاتفاق، موقف غريب وقسري. فالأمم المتحدة ذاتها، مثلاً، توصي بثمانية طرق مشروعة ومقبولة لحل الخلافات الدولية،

*المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969" جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971)، ص 155 - 157.

وهي كما وردت في المادة 33 من ميثاقها: التفاوض، والوساطة، والتوفيق، والتحقيق، والتحكيم، والمقاضاة، واستخدام الوكالات الإقليمية، وأخيراً اللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة. وقد عملت الأمم المتحدة، في هذه الحالة، بواسطة مجلس الأمن، واتخذت قراراً تعتقد أن تنفيذه يحل الخلاف. يضاف إلى هذا، أن الأمين العام عين الدكتور يارنغ مبعوثاً خاصاً لمساعدة الفرقاء المعنيين.

ومع ذلك، رفضت إسرائيل القرار، وأصرت على المفاوضات المباشرة. فهل يعكس هذا رغبة صادقة في تسوية سلمية، أم اعترافاً صريحاً بأنها ترفض ما نصه القرار على أن الأرض المحتلة بالحرب يجب التخلي عنها كشرط للسلم؟

اسمحوا لي، بهذه المناسبة، أن أقرأ هذه الجملة: "أيسمح لأمة تهاجم أرضاً أجنبية وتحتلها، على الرغم من معارضة الأمم المتحدة، بفرض شروطها للانسحاب؟ إذا كنا نسمح بذلك، فإني لأخشى أن نكون قد أرجعنا ساعة النظام الدولي إلى الوراء".

هذا قول أحد رؤسائكم العظام، المرحوم الجنرال آيزنهاور، في سنة 1956، إثر الغارة على سيناء والهجوم على قناة السويس. واليوم اثنان من الشعوب الثلاثة المعنية وقعا قرار الأمم المتحدة، وبقيت إسرائيل وحدها تعارضه.

وإن، فالوضع باق كما يلي: العرب وافقوا على تنفيذ قرار مجلس الأمن، والإسرائيليون محتمون بهذه الصيغة: "أن الأطراف في الحرب فقط يجب أن يكونوا أطرافاً في السلم". وقد شل هذا كل تقدم أكثر من عشرين شهراً، ولا شك عندي في أن قصد إسرائيل أن تفعل ذلك.

أصبح واضحاً لي تماماً أن السلم في الشرق الأوسط أهم جداً لبقية العالم من أن تسد طريقه وجهة نظر ضيقة كهذه. والواقع، أن دول العالم والعالم ذاته أطراف في أي شيء يحدث في المنطقة، سواء أكان حرباً أم سلاماً. إن منطقة تحوي أكثر من نصف مورد العالم من البترول، وتكون ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، منطقة تمتد على طرق المواصلات الرئيسية بين أوروبا وآسيا، وفيها من السكان أكثر مما في بعض القارات، هي بالضرورة مهمة للجميع. والحقيقة أن قضية السلم في الشرق الأوسط أهم من أن تترك للأطراف، وخصوصاً إذا كان العجز عن إحلال السلم قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

يقول الإسرائيليون، طبعاً، إن الحرب غير وشيكة، وأننا نحن العرب لسنا مستعدين للحرب، ولن يكون في المستقبل المنظور. وقد كان هذا القول، ولا ريب، محاولة محسوبة بدقة لمنع الدول الأربع الكبرى من التدخل. يقولون لا ضرورة للعجلة، ولذلك فلا داعي إلى دفع الدول إلى عمل سريع.

إذا كانت الشهور العشرة الماضية قد أثبتت شيئاً، فهو أنه لا شيء يمكن أن يكون أبعد من ذلك عن الحقيقة. لعله صحيح أن حرباً كبرى ليست وشيكة، لكن لا يقل عن ذلك صحة أنه إذا استمرت الحوادث في طريقها الحالي، دون تسوية، فلا جدال أنه لا مفر من الحرب. وسواء أنشبت الحرب في الشهر القادم أو السنة القادمة، فإنها لن تكون أقل فجيعة.

إن لأتكهّن، إذا لم يتم التقدم نحو حل خلال الأشهر القليلة القادمة، فلن يكون أحد راغباً في الكلام، أو في وضع يتكلم فيه عن السلم فحسب، بل لا قوة أجنبية ستكون قادرة، حتى لو كانت لها أحسن النوايا، على تحويل المنطقة عن الصراع الدائم وعن الحرب أخيراً. وإذا لم يتغير وجه الشرق الأوسط في هذه الأثناء، فإن ذلك حاصل بالتأكيد في النهاية.

ربما كان لامتناع إسرائيل عن قبول قرار الأمم المتحدة سبب آخر غير عدم استعدادها للتخلي عن الأرض التي احتلتها خلال الحرب، وذلك هو النص المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، إذ أن القرار يلفت النظر إلى "ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". وإني لأخشى ألا تكون هناك تسوية "عادلة" لمشكلة اللاجئين توافق عليها إسرائيل. هذه هي النقطة الأساسية في وضع الشرق الأوسط بأسره، وهي مهمة أهمية انسحاب الجيوش، والحدود، وضمانات المرور في الممرات المائية الدولية. والمشكلة أكثر من مشكلة لاجئين، إنها مشكلة الشعب الفلسطيني.

يميل معظم الناس إلى تصنيف اللاجئين كشعب فر من الاضطهاد سعياً وراء ملجأ في بلد آخر. كانت هذه حالة اليهود في أوروبا خلال عهد الرعب الهتلري، وهي حالة الصينيين المتدفقين إلى هونغ كونغ من الجمهورية الصينية، لا حالة الفلسطينيين. إنهم قوم طردوا من وطنهم في أثناء الحرب. إن العدو يحتل بيوتهم وأرضهم، وهم لا يريدون أن يجدوا ملجأ في بلد آخر، بل أن يرجعوا إلى وطنهم. وهذه، ولا شك، أيضاً حالة لاجئي ما يدعى حرب الأيام الستة في حزيران (يونيو) 1967، الذين يجب أن يكونوا قد رجعوا إلى بيوتهم وأرضهم. أما بالنسبة إلى اللاجئين جميعاً، فإن الأمم المتحدة، هنا أيضاً، أظهرت بوضوح تام أين يوجد الحل "العادل". ذلك بأنه جاء في قرار صدر سنة 1948، وتبنته كل جمعية عامة طوال السنوات الواحدة والعشرين الماضية، أن الفلسطينيين، الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، يسمح لهم بذلك، وأولئك الذين لا يرغبون يعرضون عن خسائرهم. لا يمكن أن يكون معنى أكثر وضوحاً. هذا هو الخيار الذي وعد به الفلسطينيون إحدى وعشرين سنة، ولم يفعل شيء بصدده، لا شيء طوال كل من السنوات الواحدة والعشرين. إن وجود الفلسطينيين، كمنفيين، مبعدين عن بيوتهم في الأرض التي احتلتها إسرائيل، غير راضين، يأتي في أساس كل ما هو خطأ في الشرق الأوسط.

أيمكن عمل شيء في هذا الشأن؟ لا أحد يستطيع سوى إسرائيل. لقد اتخذ الإسرائيليون موقفاً تقليدياً هو أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلتهم، وأن على إخوانهم العرب أن يعتنوا بهم. وخلاف ما هو معتقد عموماً، نحن مستعدون لعمل ذلك ونعمله. نحن في الأردن لم نفعل ذلك فحسب، بل أعطيناهم الجنسية الأردنية أيضاً. لكن معظمهم - أكثر من مليون - ما زالوا يريدون أن يمارسوا حقهم الذي حرموه عشرين عاماً، حقهم الأولي في تقرير المصير بناء على القرارات التي كررتها الجمعية العامة، وإخوانهم العرب ملزمون بمساعدتهم على تحصيل حقوقهم. وهذا واجب يشترك فيه المجتمع العالمي.

هذا هو خطر مشكلة اللاجئين، اللاجئين الفلسطينيين. ليست المسألة مسألة اهتمام بحاجاتهم المادية، فالأمم المتحدة، بمعونة سخية من الولايات المتحدة، تفعل هذا منذ عشرين عاماً. إنها مسألة حقوقهم. فإذا ما أعيدت إليهم هذه الحقوق، بقبول إسرائيل حقهم في العودة أو التعويض، أصبحت الخطوة الأخيرة نحو السلم غير بعيدة. تلك الخطوة هي حق كل دولة في المنطقة "أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من التهديد أو أعمال القوة". ومن الطبيعي، إلى أن تعاد تلك الحقوق، أن "يستمر التهديد وأعمال القوة".

لهذا حين سئلت: "لم لا توقفون الفدائيين، غارات الكوماندوس على إسرائيل"، أجبت: "لن أوقفهم". إن الأرض التي يحتلها الإسرائيليون أرضهم، وهم لا يرون سبيلاً سوى الكفاح للتوصل إلى حقوقهم. وإذا لم ينجحوا في استعادة الأرض المحتلة، عندها يصبح هدفهم ممارسة حقهم في المقاومة الفعلية لقوى الاحتلال. قد يبدو هذا للواقعيين وهماً، لكن لا أهمية لواقعية الأعمال

بالنسبة إلى شعب غاضب مؤمن بأنه على حق، ولا للتضحية. ولست مستعداً أن أكون مسؤولاً عن أمن قوى الاحتلال.

فيما يتعلق بالفدائيين أيضاً، سألت مراراً: "ماذا يفيدك السعي لحل سلمي، حين يقول أعضاء من قوى المقاومة أنهم لن يقبلوا به؟"، وجوابي عن ذلك هو هذا: "لا فرق بين هدفي في السعي لتسوية سلمية وبين هدفهم لتسوية بالكفاح". ما يريده كلانا هو استرجاع حقوقنا. لن أقبل أبداً بسلم لا يرجع هذه الحقوق كاملة. فإذا استرجعناها لا يبقى هناك سبب للعمل الفدائي. إن الوضع الذي لا يطاق هو ما يولد الفدائيين، وليس الفدائيون هم الذين يثيرون الوضع.

سؤالان آخرن يبرزان غالباً حين أتكلم مع أناس من الغرب، أولهما: "لم لا تجلسون على طاولة السلم وتجرون محادثات مباشرة مع الإسرائيليين، وإن كان قرار الأمم المتحدة لا يتطلب ذلك؟" وجوابي هو أن المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين بعيدة عن الأمور التي تجلب السلم. وعلى كل فلا أساس هناك لأية مفاوضات، ما دامت إسرائيل لم تقبل بالقرار بعد. لقد رحبنا بمهمة الدكتور يارينغ، وأعطيناها كل فرصة للنجاح في محاولاته تنفيذ قرار مجلس الأمن. وإذا كان سيتم تقدم آخر، فعلى إسرائيل أن تعلن قبولها بالقرار، وبكل المبادئ التي يحتويها، وبرغبتها في العمل معنا إيجابياً، تحت إشراف السفير يارينغ وعن طريق تدخله للإسراع في تنفيذه. وهذا يتطلب أن تدرك إسرائيل أن عليها أن تسحب جيوشها من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران (يونيو) 1967.

يضاف إلى هذا أن أي خطة للانسحاب يجب أن تتضمن المدينة الكبرى، عاصمتنا الروحية، مدينة القدس الشريف. فالقدس بالنسبة إلينا، مسيحيين ومسلمين على السواء، مقدسة قداستها بالنسبة إلى اليهود. ولا نستطيع أن نتصور أية تسوية لا تتضمن إرجاع القسم العربي من مدينة القدس إلينا بجميع أماكننا المقدسة. إن القدس، كميراث ديني لأديان العالم الثلاثة العظيمة، يجب ألا تصبح عقبة في طريق السلام. وحين يعترف بحقوقنا في القدس، سنفعل كل ما نستطيع لجعلها، كما يتضمن اسمها، مدينة السلام. وحين يأتي السلم، ستكون القدس الوسيلة لجمع المؤمنين بالله جميعاً في كل الأوقات.

شجعني في هذا البحث عن السلم قلق الدول الأربع الكبرى المتزايد في الفشل في إيجاد السلم. واضح أنه لا الدول العربية ولا إسرائيل تريد سلماً تفرضه الدول الكبرى على المنطقة، وواضح بقدر ذلك أن الدول الكبرى لا تنوي فرضه. على أنني لا أنفك أشك في اعتراض إسرائيل على اجتماع الدول الكبرى لبحث المشكلة، وربما للتوصل إلى بعض النتائج التي قد يكون اقتراحها على الطرفين مفيداً. أيمن أن تكون إسرائيل تخشى أن توصي الدول بحل عادل لمشكلاتنا؟

أنا شخصياً أقدر رأي التجربة السياسية التي تشترك فيها فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة. وبما أنها مهمة كثيراً بالحفاظ على السلم العالمي، وبما أن الوضع في الشرق الأوسط قد يؤدي لا إلى تحطيم السلم وحده بل المدنية أيضاً، فإني لأشعر أن الدول ملزمة بإعطائنا رأيها، وأن هذا الرأي جدير بالإصغاء إليه. وإني لأعجب لم لا تفكر إسرائيل هكذا.

ثم إن الدول الأربع الكبرى هي ضامنة قرار الأمم المتحدة، ومن شأنها مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن أن ترى أنه نفذ وكيف نفذ. من حقنا أن نذهب إلى مجلس الأمن ونطلب تنفيذه، وقد امتنعنا من فعل ذلك لأننا واثقون من أن أعضاء المجلس أنفسهم سيدركون مسؤوليتهم ويعطون الدكتور يارينغ تأييدهم التام في جهوده لتنفيذه بكامله.

كلما فكرت في ذلك، زاد ارتياحي في البيانات التي يردها الناطق باسم إسرائيل بأن الوضع لا يحتمل أن يتطور إلى حرب خطيرة. إنه لغريب فعلاً أن يذهبوا إلى حد منع الدول الأربع الكبرى من الاجتماع. لكن، إذا كانت إسرائيل تحاول أن تهدئ الدول الكبرى بشعور زائف بالأمن، فإنها لن تهدئنا. واستمرارها في تحطيم بلدنا بما تدعوه "الدفاع الفعال"، لا بد من أن يؤدي إلى الانفجار.

إن ما أطلبه بكل هذا، هو أن تكونوا منصفين في تأييدكم للطرفين، وأن تكونوا متفتحي العقول في تفكيركم في المشكلات التي تواجهنا. ربما كنا نحن الذين في الشرق الأدنى غير واعين، كما يجب أن نكون، للمسؤولية الهائلة التي تشعرون بها نحو المحافظة على إسرائيل، الدولة التي لكم ضلع كبيرة في خلقها. وعلينا أن نعترف لأنفسنا، وألا نضطرب كثيراً، حيث يثار هذا الشعور الطبيعي فيكم نحو صنيعتكم.

لكن نحن أيضاً لنا ما نطلبه من تفكيركم في هذا الشأن. إذا كانت إسرائيل ستبقى، فالأفضل أن تبقى بتبني سياسة غير التي تتبعها الآن. قد يكون بإمكان إسرائيل أن تبقى سنوات كقلعة صهيونية مسلحة وسط عالم عربي معاد لها، لكن أهذا ما تريدون لها؟ عاش اليهود والعرب معاً بسلام قرناً في الجزء من العالم الخاص بنا. وقد كان هذا سيستم، لولا العقيدة الصهيونية المحاربة والتوسعية. ونحن، كساميين، نجد من الصعب العيش مع لاسامية إسرائيل.

وختاماً، سأقول لكم باختصار، أنتم شعب الولايات المتحدة الذين ربما لكم رغبة عظيمة في السلم في المنطقة كما لأي شعب آخر في الخارج، ما نحن مستعدون لعرضه على إسرائيل، وفي هذا أتكلم باسم الرئيس جمال عبد الناصر وباسمي. قبل ثلاثة أسابيع فوضني شخصياً أن أتكلم نيابة عنه، إنه لا يريد الحرب من أجل الحرب. لا يريد، مثلنا، شيئاً أكثر من استرجاع حقوقنا وتوطيد سلام عادل ودائم في المنطقة. لقد قبلت الجمهورية العربية المتحدة قرار مجلس الأمن وهي مستعدة لتنفيذه.

ومن ناحيتنا، نحن مستعدون لعرض ما يلي كأساس لسلم عادل ودائم وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي:

- 1 - إنهاء حالة الحرب كلياً.
- 2 - احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والاعتراف بذلك.
- 3 - الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من التهديد أو أعمال الحرب.
- 4 - ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.
- 5 - ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

6 - قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

إن طلبنا الوحيد من إسرائيل، لقاء جميع هذه التعويضات، هو سحب قواها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران (يونيو) 1967، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى.

إن التحدي الذي تضعه هذه المبادئ، هو إما أن تحصل على السلم أو على الأرض، ولكنها

لن تستطيع أبداً الحصول على كليهما.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>